ايران تبحث عن السلاح النووي خوفا وليس كراهية لنا

موافقة اسرائيل على وضع ترسانتها الذرية تحت الرقابة الدولية سيسحب المبادرة من طهران

■ صحيح، النظام الايراني تحركه أيديولوجية دينية خلاصية، ويريد السيد احمدي نجاد القضاء على إسرائيل. وتحاول ايران الحصول على سلاح ذري وتحاول خداع العالم، وتؤيد الجمهورية الاسلامية حزب الله بالسلاح، والمعلومات، والتدريب والمال. لكن كل ذلك، مهما كان شديدا، لا يشهد بنية استعمال السلاح الذري على ايران.

ان الحاجة الايرانية الى السلاح الذري تنبع من الخوف أكثر من الكراهية. لإسرائيل المعادية سلاح ذري، وكذلك لباكستان السُنية، وللولايات المتحدة نفسها ـ وهي قوة تقع على حدود ايران من الشرق والغرب – وكذلك لروسيا التي تحدها من الشمال. السلاح الذري سيمكنها من مواجهة هذه التهديدات كمساوية في وجه مساويات، وان تسلك سلوك قوة اقليمية.

في اطار نقاش لنيات ايران يجب التذكير بان الجمهورية الاسلامية طول سني اقامتها منذ 1979 لم تبادر الى أية حرب. فقد فُرضت عليها حربها مع العراق في 1980 على يد صدام حسين. ولم يغزُ الايرانيون افغانستان، رغم خوفهم الكبير من حكم الطالبان المتشدد. ولم يغزوا جنوبي العراق. ولم يحاولوا توسيع حدودهم نحو الشمال زمن انهيار الاتحاد السوفييتي. وقد عقلوا حل نزاعاتهم مع دول الخليج العربي بسبل دبلوماسية.

لقد اثبت الايرانيون على امتداد الطريق فهما سياسيا وفهما واقعيا لحدود القوة. وفوق ذلك، اذا استثنينا اسرائيل وتركيا، ايران هي الدولة الاشد قربا للديمقراطية في الشرق الاوسط. انها ليست ديكتاتورية تامة، وحكامها ايضا خاضعون لقانون الدولة. يوجد في السياسة الايرانية نظم مطورة للتوازنات والروادع لقوة الحكام. ليس الرئيس الايراني احمدي نجاد سيدا في الدولة. انه خاضع لقرارات الزعيم الاعلى (علي خمينئي اليوم)، والذي اختاره مجلس الخبراء أيضا، وهو مجموعة من رجال الدين يُنتخبون بانتخابات قطرية.

يقدر الايرانيون قدرات اسرائيل الذرية. من البين لهم أن اسرائيل تستطيع أن ترد على الضربة بأضعافها اذا هوجمت. ومن البين لهم أيضا أن الولايات المتحدة لن تحجم عن الاضرار البالغ بايران، اذا لم يكف الرد الاسرائيلي. رغم المزاعم (التي اثارها في المدة الاخيرة الاستاذ برنارد لويس) في شأن التشدد الخلاصي للانتحار مع العدو، لا يوجد للايرانيين اي قصد الى الافضاء الى ابادة تامة لايران خاصة على شفا العهد الجديد وظهور الإمام المجدد. الخوف، كما قيل، يفضي الى الجانب المظلم. هذا صحيح بالقياس الى ايران واحتياجها الى تطوير سلاح ذري، وربما استعماله، لا قدر الله. ولا يقل ذلك صحة في شأن اسرائيل، واستعدادها لتعريض أمنها للخطر بضربة ردعية جراء الخوف من الذرية الايرانية. لا تستطيع ضربة ردعية كهذه ألا تفضي الى حرب شاملة شديدة في المنطقة، تشوش على الاقتصاد العالمي، وقد يكون لاسرائيل أيضا فيها مصابون كثيرون. بدل أن نضرب علينا أن نجد سبلا اخرى لتسكين المخاوف الايرانية والاسرائيلية. يُمتحن الساسة بجرأتهم. لقد أعطت سياسة الغموض الذرية لاسرائيل لها غطاء دفاعيا أعلى لما يقرب من يوبيل من السنين. الان في ضوء التحدي المركب الذي تفرضه ايران، حان الوقت للتفكير مرة اخرى في الترسانة الذرية للدولة، ومحاولة استعمال حقيقة وجودها استعمالا يستخلص منها أقصى قدر ممكن. يجب على حكومة اسرائيل أن تعرض على العالم كله صفقة هي ان اسرائيل ستكون مستعدة لجعل برنامجها الذري تحت مراقبة دولية لمدة 20 سنة، ومع انقضاء الفترة يفحص عن وجوده، بشرط أن توافق جميع دول المنطقة وفيها ايران والباكستان على نفسه قواعد الرقابة بلا قيود، وتقف كل برنامج لتطوير سلاح ذري.

لن يكون هدف خطوة كهذه التوصل الى مصالحة ومنع ايران تطوير سلاح ذري فقط، بل تعجيل اجراءات تغيير النظام ايضا. كما هو معلوم للجميع، الشقاق بين نظام الحكم وبين الشعب في ايران آخذ في الازدياد. توجد شهادات على أن نظام الحكم يستعمل ذريعة عدم الحصول على السلاح الذري لتجنيد بقايا التأييد الشعبي. ان اعلانا اسرائيليا عن استعداد للمصالحة في هذا الموضوع سيبرهن للجمهور الايراني على أنه لا يوجد اي حقيقة في مزاعم النظام، ويعجل بنهايته.

البروفيسور درور زئيفي
محاضر في قسم دراسات الشرق الاوسط في جامعة بن غوريون في بئر السبع
(يديعوت احرونوت) ـ 2007/1/21

بوش لم يتعلم الدرس: اراد رأس عرفات فخرجت له حماس

سياسة واشنطن في الشرق الاوسط منذ 1979 هي نتاج صلف وجهل كارتر

■ كانت ايران في ايام الشاه دولة فاسدة جدا، على حسب المعايير الغربية، وبتوسط على حسب معايير الشرق الاوسط. أثار جهاز «السافاك» الخوف في السكان الايرانيين بقدر لا يقل عن اية «مخابرات» اخرى في الشرق الاوسط. كانت ايران الشاه أيضا حليفة مستقرة للولايات المتحدة وعامل استقرار في الشرق الاوسط كله.

كعادة الامريكيين، قاس جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة منذ كانون الثاني (يناير) 1977، العالم بمفاهيم أمريكية يراها «كونية» ايضا. في الحقيقة ان الشاه أجرى اصلاحات على نظامه في 1976، وفي ضمنها حق الانتخابات للنساء والغاء الاقطاع في الدولة. ورغم ذلك، طلب الرئيس كارتر، في موجة كبر اخلاقية، زيادة حقوق المواطن في ايران عمقا. طلب وهدد أيضا بعقوبات شديدة. عندما ابتدأت ثورة الخميني تتغلغل من خلال صدوع حقوق المواطن، كبل جيمي كارتر الاخلاقي في واقع الامر يدي الشاه عن أن يواجه الخطر على نظام حكمه. وعندما انهار نظام الشاه آخر الامر في بدء 1979 انهار معه أيضا ميزان القوى الذي افضى بمنطقة خزان النفط العالمي الى الاستقرار، منطقة الخليج العربي. لا يخالف جيمي كارتر آنذاك جورج بوش اليوم بالتبجح بالاتيان بـ «الديمقراطية» الغربية للشعوب الاخرى وتحريرها من الطغيان.

منذ ان قُتل، وعُذب وطُرد في ايران وفي العراق ملايين، بدأت ثورة الخميني الاسلامية بالاعدام الجماعي في بدئها، والشنق في ميدان السوق بعد ذلك. نشبت حرب ايران ـ العراق في تشرين الاول (اكتوبر) 1980، وحرب الكويت في 1991 وحرب العراق الثانية في 2003 واستمر القتل. على حسب كل قياس، وضع حقوق الانسان في ايران وفي العراق اسوأ اليوم مما كان في ايام الشاه وصدام.

في واقع الأمر جميع سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط منذ 1979 الى اليوم نتاج الصلف الاخلاقي والجهل الاجتماعي لجيمي كارتر ومحاولة مستمرة لجعل ما انهار آنذاك يستقر. في البدء أيدت الولايات المتحدة صدام حسين بجلاله وعظمته في حرب ايران في 1980 لكبح الثورة الايرانية. بعد ذلك جندت الولايات المتحدة نفسها لطرد صدام حسين نفسه، الذي رعته في الماضي، من الكويت في 1991. واليوم بعد أن اسقط صدام، والذي أُعتبر في العالم العربي السُني حاجزا دون ايران الشيعية المتوسعة، يجب على الولايات المتحدة نفسها أن تكف جماح الايرانيين في العراق، حتى بغير تأييد العالم العربي. يمكن ان نقول انه بسبب الحجر الذي ألقاه جيمي كارتر تورطت الولايات المتحدة وتتورط في كل اعمالها في الشرق الاوسط، ولم تنته القصة بعد.

اذا استثنينا الاحتقار العميق الذي يجب علينا الشعور به نحو جيمي كارتر، الذي أخذ يعظنا في كتابه الاخير وكأنه لم يتعلم شيئا من سلفه، يوجد لنا أيضا في ساحتنا الصغيرة درس نتعلمه. لن نتقدم الا عندما نعرف من هم الفلسطينيون الاخيار ومن هم الاشرار، ومن تجب تقويته ليحكم الفلسطينيين ومن يجب اضعافه. ان الانتخابات التي أتت بحماس للسلطة لم يُردها الفلسطينيون، والادارة الفلسطينية ذات الرأسين الذي يشل فيها الرئيس رئيس الحكومة والعكس، نحن فرضناها والامريكان في 2002 من أجل تغييب عرفات بغير طرده. اذا لم تكن تكفينا العبرة الامريكية، فانه يجب ان تكون لنا عبرة خاصة. لا ينبغي ولا يحل لنا ان نتدخل في حياة جيراننا.

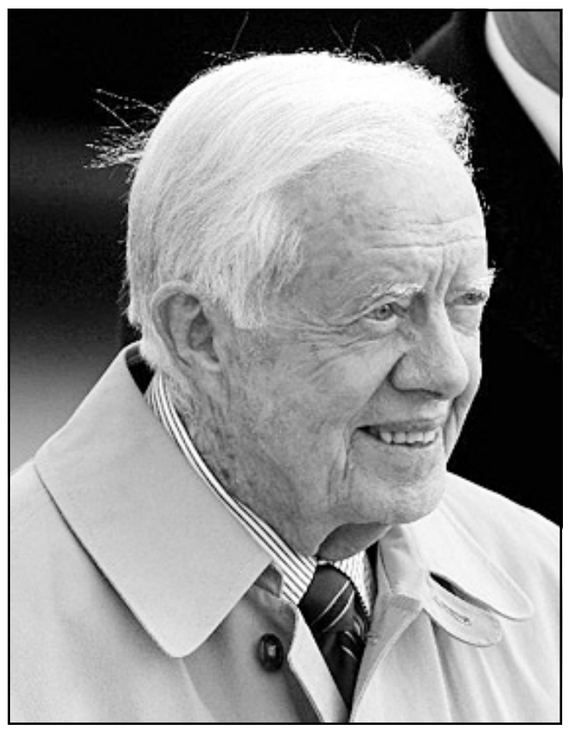

جيمي كارتر

داني ريشف
كان ضابط استخبارات
(معاريف) ـ 2007/1/21

في الصحافة العربية وبعد الحملة السعودية.. ايران لا تعتبر فقط تهديدا وانما ايضا إهانة

لا يوجد رئيس وزراء او مؤسسة عسكرية في اسرائيل قادرة على انتهاز فرصة السلام المطروحة

■ خسارة أن اسرائيل لا تملك رئيسا للوزراء. ومن الخسارة ايضا أنها لا تملك مؤسسة عسكرية قادرة على رؤية ما يتجاوز لجان التحقيق الآن. ليس بسبب خطر الحرب وانما ربما بسبب تهديد السلام. لان كل هذا يحدث بالتحديد عندما يبدو أن الشرق الاوسط يفتح نافذة جديدة للفرص. وربما فقط للحظة أو مجرد أوهام، ولكن ليس في اسرائيل حتى من يغرز إبرة في هذه الفقاعة حتى يتأكد ما اذا كانت حقيقة أم وهما.

في يوم الخميس نشرت مقالة رئيسية في صحيفة عربية، هاجمت مباشرة الهيمنة الايرانية. محمود أحمدي نجاد شُبه بصدام حسين. «رغم أن صدام كان على قناعة أن عنفه وحده قد يزرع الرهبة في قلب الامريكيين، إلا أنه عاد واقترح عليهم التفاوض معه من دون شروط مسبقة. ولكن نجاد الذي يفضل التفاخر بالوقود النووي من منطلق الدفاع عن كرامة الايرانيين وحقوقهم لا يكف عن انتظار اصغاء الولايات المتحدة لنصائحه وتغيير نهجها للبدء في المفاوضات».

هذا النوع من الانتقادات لايران لم يعد استثنائيا وغريبا. هو قد بدأ قبل عدة أشهر عندما عبرت السعودية وباقي دول الخليج عن احتجاجها الهادىء ضد السياسة الايرانية وتحدثت الصحافة العربية مباشرة عن أن ايران تشكل تهديدا للدول العربية. ايران لا تعتبر فقط تهديدا وانما ايضا إهانة، خصوصا لان درجة تأثيرها في العراق، الدولة العربية الهامة التي تُقسِّم نفسها وتنسلخ عن المحيط العربي للالتصاق بايران، آخذة في الوضوح. ايران تثير الغيظ لدرجة أن زعيم الاخوان المسلمين في مصر حتى، مهدي عاكف، توجه لاسماعيل هنية علانية طالبا منه قطع علاقته مع ايران التي تعهدت باعطائه 250 مليون دولار.

هذا الامر يُذكرنا أنه اذا نجح محمود عباس وخالد مشعل في التوصل الى تفاهمات حول حكومة الوحدة، فستتقدم السلطة الفلسطينية ايضا الى مكانة الشريك – إن كان لها شريك بالطبع. هذا ما يعكفون عليه الآن في سورية والخليج العربي. السعودية تُحضر لقمة عربية قد تُعقد في شهر آذار (مارس). هذه القمة قد تكون عبثية وتصرح مرة اخرى بدعم العرب للفلسطينيين، وقد تكون كذلك هامة بحيث تتحدث بصورة حازمة عن الذرة الايرانية وتتعهد بموقف عربي تجاه العراق للحلول محل الوصاية التي تقترحها ايران طارحة موقفا يأخذ بيان قمة بيروت لعام 2002 خطوة اخرى نحو الأمام.

هذه القمة قد تقترح ايضا التأكد من جدية بشار الأسد، ولكن استغلال كل هذه الامور يستلزم توقف طرف ما في الجانب الاسرائيلي عن الحركة الطبيعية المتمثلة بهز الأكتاف والاستخفاف العميق بكل مبادرة عربية. القائد الاسرائيلي الذي يُذكر الولايات المتحدة بأن الفشل في العراق قد يُعادل بوزن مقابل على صورة السلام بين اسرائيل والعرب. وأنه لا يمكن الاكتفاء فقط بالتحليقات الخفيفة التي تقوم بها كوندوليزا رايس والتي تشبه السحابة الظليلة التي تأتي في المساء وتغيب في الصباح.

ربما كان ذلك مجديا لو قرأت هي ايضا مقالة الصحيفة التي تصرخ بايران وتحذرها من أنه «لا علاقة بين لغة الانتصارات (على الولايات المتحدة) غير المكنة وبين سياسة الممكن».

ولكن في نفس الوقت تهاجم الصحيفة الدول العربية ايضا: «من الذي سيحسم مصير العرب، لماذا يتركون غيرهم، أي ايران، لتتحدث باسم حقوقهم»، تساءلت.

هذه بالضبط المسألة التي يجب أن تُطرح في اسرائيل: لماذا ندع الآخرين، بما فيهم الولايات المتحدة، يحددون حدود المحظور والمسموح في الاتصالات مع العدو عندما يتعلق الأمر بحياة المواطنين الاسرائيليين؟ لماذا يُسمح الخروج للحرب من دون التشاور مع واشنطن، ولكن السلام يحتاج الى ضوء أخضر لانه قد يمس بالمصالح الامريكية، لا سمح الله؟ ولكن هذا بالطبع مجرد تفكير عابر هذياني. هذا بالطبع لو كان لنا رئيس حكومة.

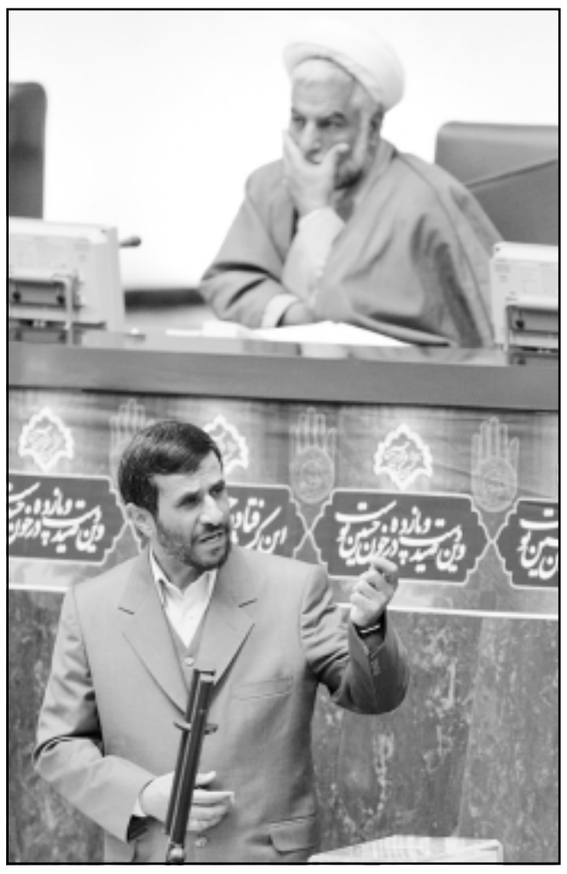

الرئيس الايراني محمود احمدي نجاد يخاطب البرلمان الايراني وذلك في جلسة حول الميزانية

تسفي برئيل
مراسل سياسي في الصحيفة
(هآرتس) ـ 2007/1/21

لن يحمل أي من الاسماء المرشحة لخلافة حلوتس بيده البشارة وسيعد الجيش للحرب القادمة

■ هناك قرار هامشي مطروح على رئيس الوزراء ووزير الدفاع. الاختيار بين المرشحين المختلفين لمنصب رئاسة الاركان الهام القادم ليس مسألة هامة خلافا لبحر الكلمات والنقاشات الهامة جدا الجارية في البلاد. غابي اشكنازي أم موشيه كابلنسكي؟ وحتى بيني غينتس؟ هل يستطيع أحد ما أن يشير الى فرق ملموس واحد بين الثلاثة؟ صحيح قيل عن كابلنسكي أنه قريب من الجنود، خلافا لاشكنازي الذي يُصدر المخالفات لهم بسبب قصات شعرهم غير الملائمة. كلاهما ترعرعا وبرزا في صفوف غولاني خلافا لغينتس الذي جاء من المظليين، ويوجد بينهم حتى فرق صغير في العمر، ولكن ماذا يعني كل ذلك؟ لا شيء. ليس هناك أي فرق بينهم. الاختيار بين الثلاثة لا يُعبر إلا عن صراع هامشي للقوى، سيعطي فقط إجابة على السؤال إن كان بيرتس سيلوي ذراع اولمرت أم العكس، ولمن من الثلاثة يوجد لوبي أكثر نجاعة من الآخرين ومن يلتقط صورة قبل غيره وهو يأكل الحمص عند بوابة «يديعوت احرونوت». عدا عن الجانب الشخصي والفوارق في الاسلوب، ليست هناك أية أهمية لمن سيُنتخب لهذا المنصب في نهاية المطاف. ربما كان هذا السبب وراء عدم تجرؤ أحد من المحللين الكثيرين للوقوف وراء أحد المرشحين الثلاثة. الجميع يعرفون أنهم جنرالات متشابهون.

كلهم جاؤوا من نفس القرية. وبرزوا في صفوف الجيش، وهيئة الاركان في الأجيال الأخيرة، في جهاز لا يسمح لا بالتفكير المستقل والأصيل ولا بالخروج عن القواسم المشتركة والاجماع. جهاز أعطانا في السنوات الأخيرة تقريبا فقط شخصيات رمادية خاوية، جيش لم يعد الأخيار يخدمون فيه منذ زمن. نظرة قصيرة الى الوراء تُظهر لنا صورة كئيبة: من الذي نذكره من رؤساء هيئة الاركان السابقين باستثناء اهود باراك؟ من منهم ترك انطباعا ما؟ رفائيل ايتان؟ موشيه ليفي؟ دان شومرون، موشيه يعلون وشاؤول موفاز؟

كما أن مسألة من المرشحين مصاب بعار لبنان، ليست سارية المفعول: هم جميعا مصابون بها بدرجة معينة. هل حقيقة أن أحدهم قد خدم في قيادة المنطقة الشمالية عدة سنوات قبل زميله، تُغير شيئا؟ الجيش الاسرائيلي كما ظهر في حرب لبنان هو صنيع أياديهم. هم الذين يتحملون مسؤولية متساوية عن وضعه. ليس فقط الاخفاقات في التنفيذ التي وضعت بصماتهم عليها، وانما، وقبل كل شيء، مجرد الخروج الى هذه الحرب البائسة. فهيئة الاركان لم تصدر حتى صوتا واحدا، ولم تُشكك بالحاجة الى شن الحرب وتدمير بيروت وإحداق حياة الجنود والمدنيين في الداخل بالخطر بصورة عبثية. ثلاثتهم أيدوا الحرب، أو على الأقل لم يتجرأوا على الخروج ضدها، وثلاثتهم كانوا مشاركين بها حتى أعناقهم.

ثلاثتهم مصابون ايضا بسياسة الجيش الاسرائيلي الفاشلة في المناطق المحتلة، السياسة التي لم تتشكل حولها ولو لجنة تحقيق واحدة. رغم ان هذه السياسة تسببت بعدد أكبر من الضحايا العبثيين مما تسببت به حرب لبنان، إلا أنها لم تُطرح على أي معيار ومقياس، لان كل ما يفعله الجيش الاسرائيلي في المناطق مقدس ولا ينادي أحد بالتحقق بشجاعة مما يفعله ويرتكبه هناك. لم يقم أحد من هؤلاء الجنرالات الثلاثة بالخروج بتصريح شاذ عن القاعدة بصدد ما نفعله في المناطق وأهداف ما نفعله. كلهم يتحملون مسؤولية تحويل الجيش الاسرائيلي من جيش دفاع الى جيش احتلال يقوم في المناطق بالأساس باطلاق النار على الاطفال الفلسطينيين الذين يرشقون الحجارة، هذه العملية التي شاهدنا أضرارها الميدانية في لبنان.

هل يفكرون جميعا بالفعل بصورة متناغمة، أم أن أحدا منهم لا يتجرأ على الخروج عن الصف؟ جنود اوتوماتيكيون ومطواعون بصورة مثيرة للجزع، متلفعون بالذريعة الزائفة المضللة القائلة أن الجيش انما ينفذ فقط تعليمات المستوى السياسي. لم يظهر أبدا جنرال في هيئة الاركان يقترح طريقا آخر. من المسموح عندنا للجنرالات أن يقترحوا فقط اقتراحات في اتجاه واحد: المزيد من التصفية، والمزيد من القصف، والمزيد من القضم والضرب والسجن. قائد المنطقة الوسطى يستطيع أن يحولّ قرارات المستوى السياسي بادخال تسهيلات الى أضحوكة فقط لانه يعارضها، ويصادق على عملية لا داعي لها في رام الله في نفس اليوم الذي تُعقد فيه قمة سياسية، وقائد المنطقة الجنوبية كان قادرا على مواصلة قصف غزة بالدفعية ايضا عندما تحفظ المستوى السياسي من ذلك. عندها لم يقولوا أن هذا خروج عن الاجماع. ولكن أن يقترحوا شيئا ما بالاتجاه المعاكس؟ فهذا يتجاوز صلاحياتهم. كيف حدث أننا لم نسمع عن جنرال يدعو لوقف اطلاق النار وتقليص عمليات الاغتيال وإزالة الحواجز؟ جنرال واحد؟! دائما هم يهددون وينشرون الرهبة مثل الجوقة، وهم أبدا لا يرون أية احتمالية أو فرصة لخطوة سياسية أو ضبط نفس عسكري. كلمة الاخلاق خرجت من قاموسهم منذ زمن، ومن هذه الناحية ايضا نحن أمام هيئة اركان عامة متناغمة بدرجة مقلقة.

المرشحون الثلاثة من أبناء العشيرة يُعبرون بصورة مُخلصة عن طابع ووجه الجيش الاسرائيلي القديم والسيء. هم كلهم كناسون قدماء. دان حلوتس تحديدا هو الذي كان قادرا ربما على وضع بديل معين، والآن يعرف الجميع كيف انتهى ذلك. خليفته سيُعد الجيش للحرب القادمة تماما مثلما أعدوه لسابقتها.

القوة التي ستكون بيد رئيس الاركان القادم هائلة خصوصا اذا بقيت فوقه قيادة انبطاحية خاوية مثل القيادة الحالية. سيكون بامكانه أن يقود الجيش الاسرائيلي الى السلام أو الى الحرب، أن يرفع مستوى اللهب أو أن يخفضه، أن يشجع المستوطنين أم يقف في وجههم. ولكن احتمالية أن يظهر من الجيش الاسرائيلي عنصر تغيير وأن يحمل رئيس هيئة الاركان القادم البشارة ـ سواء كان ذلك كابلنسكي أو غينتس أو اشكنازي – هي معدومة ويا للأسى.

جدعون ليفي
مراسل مختص في حقوق الانسان
(هآرتس) ـ 2007/1/21

الجدل حول تعيين غالب مجادلة وزيرا محرج لنا امام اصدقائنا في العالم

■ اذا لم توضع اليوم على طاولة الحكومة في جلستها الاسبوعية قضية تعيين عضو الكنيست غالب مجادلة وزيرا كما ينص الاتفاق الائتلافي مع حزب العمل، والذي ينص على أن الحزب الشريك هو الذي يحدد وزراءه، سيكون ذلك بمثابة وصمة عار لنا جميعا، وقبل كل شيء أمرا مثيرا للحزن والاستغراب من جديد في كل ما يتعلق بشخصية رئيس الوزراء اهود اولمرت.

حقيقة أن قرار عمير بيرتس بتعيين وزير عربي أثارت جملة من ردود الفعل المعارضة، ظاهرة وباطنة، هي مسألة محرجة جدا وتمس بالروابط الضعيفة أصلا التي تجمع أطراف الأقلية والأكثرية في اسرائيل. اذا كانت هناك في أي وقت من الاوقات احتمالية للتقارب بين اليهود والعرب في هذه الدولة فهي آخذة في الابتعاد على ظهر أمواج الجدل الذي ثار فجأة. الامور التي نشرت وستنشر فيما بعد تجرح صورة الدولة في نظر العالم. أنصار اسرائيل والاعلاميون فيها يسعون طوال الوقت الى رسم خط بين «إخلالات» الاحتلال وبين الديمقراطية الاسرائيلية. ما الذي سيقولونه الآن لمن يتهمون الدولة بنوع من الابارتيد والتفرقة العنصرية مثل جيمي كارتر في كتابه الأخير؟

العبارة التي سُمعت من هؤلاء وغيرهم – وكأن خطوة بيرتس مثيرة للاشكال لانها فسرت كمحاولة للفوز بأصوات العرب قُبيل الانتخابات التمهيدية في حزب العمل – هي في نهاية المطاف معارضة مقنعة. من الصعب الافتراض أن تعيين الصديقة أوريت نوكيد مثلا سيتسبب في موجات جدل كهذه بذريعة ان هذه اشارة لاجتذاب الاصوات الكيبوتسية. هذا غير محتمل.

رئيس الوزراء قائد وليس كسياسي فقط ملزم بأخذ كل الاعتبارات في الحسبان لا أن يكون متأثرا بعدم الارتياح المرفوض الذي يثيره تعيين عربي وزيرا في اوساط حزب افيغدور ليبرمان. معنى المعارضة (أو التأجيل الاجرائي في عملية التعيين) قد يكون أكبر من الخطوة نفسها ويؤثر في دوائر آخذة في الاتساع – اجتماعيا واخلاقيا وسياسيا.

اقتراح رئيسة الكنيست داليا ايتسيك بسن قانون يمنح حق الفيتو لاعضاء الكنيست على تعيين رئيس هيئة الاركان مثلا، يثير خوفا ليس بسيطا. هذه الفكرة التي تسعى الى تبني مبادىء اسلوب المساءلة لكبار المسؤولين المتبع في الكونغرس الامريكي، تتجاهل تماما حقيقة أن التقاليد السياسية الامريكية طويلة العمر، وكذلك طريقة الانتخاب المباشر لاعضاء الكونغرس والشيوخ، لا تُذكر بالمرة بالواقع السائد في البرلمان الاسرائيلي.

التفكير بطرح اختيار القائد الأعلى للجيش الاسرائيلي على دفة البيع والشراء، ومن بعده قد يأتي رئيس محكمة العدل العليا، هو بالتأكيد كابوس يحظر أن يتحقق.

في جامعة تل ابيب تحت سقف معهد حاييم هيرتسوغ للاعلام، وبالتعاون مع المفوضية الاوروبية سيُعقد اليوم لقاء لمحرري صحف من اوروبا واسرائيل. ضيوف من وسائل اعلام هامة، من المانيا واسبانيا وبلجيكا، ونظراؤهم من البلاد سيحاولون مناقشة مجريات الحرب في لبنان في الصيف الأخير.

الأمطار التي هطلت منذئذ، بالاضافة الى الفشل العسكري النسبي، ليست قادرة على إزالة الانطباع الذي بدأ من وجهة نظر اسرائيل بحدوث تدهور في التغطية الاعلامية العالمية ومجريات المعارك – من تعاطف معين عند البدء في العملية العادلة ضد حزب الله والعدواني الى الانقضاض الشامل على الطريقة التي شهدناها في اسوأ ايام الانتفاضة.

هل كان السبب هو فقط القنابل الكثيفة التي أصابت، من ضمن ما أصابت، المدنيين اللبنانيين، أم أنها فجوة غير منطقية بيننا وبين الاوروبيين في النظرة لقضايا الشرق الاوسط؟

عضو الكنيست غالب مجادلة

شلومو بيبربليت
(يديعوت احرونوت) ـ 2007/1/21

الاسرائيليون يتساءلون عن سبب ابتلائهم بقيادة فاسدة من اعلى الهرم لاسفله

■ عما قريب سيُغرق الاتهام الذي سيُقدم ضد رئيس الدولة موشيه قصاب الجدل الشعبي. هذا الجدل سيُبعد الى الزاوية التركيز على قضايا الفساد التي تخضع للتحقيق في سلطة الضرائب وفي ديوان رئيس الوزراء، وبالنسبة لاولمرت شخصيا ووزير المالية كذلك. هذه المسألة ستُنسينا للحظة باقي القضايا الغريبة والمريبة التي يقف في مركزها اشخاص هامون من وزراء واعضاء كنيست وحاخام رئيسي ومسؤولين في سلطات محلية، كانوا في الآونة الأخيرة موضوعا لاهتمام الشرطة.

حرف الأنظار عن ملفات التحقيق السابقة سيكون قصيرا فقط: القرار بشأن قصاب هام وحاسم. ومن بعده سيسأل مواطنو الدولة أنفسهم: لماذا نستحق ذلك؟ لماذا حُكم علينا أن نُقاد بسلسلة قيادية ـ رئيس الدولة ورئيس الحكومة ووزير المالية ووزير العدل ووزير الأمن الداخلي السابق (تساحي هنغبي×) ووزير العمل والرفاه السابق (شلومو بنيزري) وغيرهم – وُصمت بهذه الوصمات الثقيلة التي علقت باسمها الطيب وسلوكها الشخصي؟.

هل يوجد قاسم مشترك لكبوات هذه الشخصيات الاسرائيلية العامة اخلاقيا؟ البروفيسور شلومو افينري ينسب الكثير من هذه الكبوات الى طريقة الانتخابات التمهيدية التي تستوجب جمع اموال كبيرة واحيانا بطرق غير قانونية من اجل الحصول على الدعم داخل الاحزاب. ميني مزوز قال أمس لصحيفة "هآرتس" انه يوافق على ما قاله افينري، لا بل انه يعتبر اللجنة المركزية لليكود صراحة بؤرة الشر التي تجري فيها العلاقة المرفوضة بين التعيينات السياسية والشخصيات العامة المنتخبة.

إلا أن القضايا الجنائية التي تُعكر المزاج الوطني الآن لا تنطوي على تدخل حزبي بارز. الشبهات المنسوبة لقصاب واهود اولمرت وأبراهام هيرشيزون وحاييم رامون وبنيزري تدور حول سلوك شخصي سافر. هؤلاء الاشخاص يبدون للوهلة الاولى كمن لا يسيطر على غرائزه ودوافعه – الجشع أو أي أطماع اخرى – وليس كمن نفذوا صفقات دورية مريبة من اجل تكريس مواقعهم داخل أحزابهم.

القاسم المشترك لسلوكهم هو توقعات المجتمع المتدنية من الشخصيات العامة التي تقوده وتسليمه بمستوى اخلاقي هابط. الجمهور أعطى حتى الآن شرعية اجتماعية وسياسية لاولئك الذين شابتهم الشوائب، ومع ذلك نجحوا في التملص من الإدانة الشكلية. ميزو اشتكى من ذلك وفيما بعد تذمر من غياب الثقافة التي تنادي بالاستقامة العامة.

اولمرت يبدو كمن يعطي صورة موقعية للوضع الذي يتحدث عنه المستشار القضائي للحكومة: هو اختار التأكيد على أن قراراته في النقاشات حول مطالب المناقصة التي ستتبع نواة السيطرة على بنك ليئومي قد حصلت على دعم بيمية مزوز، المستشارة القانونية لوزارة المالية التي هي ايضا شقيقة ميني مزوز. هذا ليس بالضرورة خط دفاع لمن هو متأكد من براءته. هو أشبه بمن يهدد المستشار القضائي للحكومة قائلا له: إحذر وأنت تتخذ الاجراءات ضدي، فأختك مشاركة في هذه القضية.

هذا الوضع الذي وصل اليه ميزوز حول جذور اختلال المعايير في الحياة الشعبية الاسرائيلية يدفعه الى تدارس امكانية اضافة وجهة نظر تدور حول السلوك الملائم والمطلوب الى قراراته الرسمية في ملفات التحقيق مع الشخصيات العامة. بهذه الطريقة سيكون بامكانه أن يشجب الشخصيات العامة ايضا عندما يقرر عدم تقديمها للمحاكمة أو عندما تخرج بريئة رغم أن سلوكها مثير للغضب.

هذه الفكرة قد تثير معارضة من جانب السياسيين والنواب العامين الذين سيدعون أن وظيفة ميزوز تنحصر في مجال الحسم في القضايا القانونية، وأنه لا يملك مكانة المقرر الأعلى في القضايا الاخلاقية. التنظير الذي يُفكر به ميزوز هو ايضا ليس وسيلة ناجعة بدرجة كافية لتقليص مستويات العفن الاخلاقي في أروقة الحكم، وإن كان قادرا على الاسهام بذلك. ثقافة النزاهة في الحياة العامة تنشأ من الأسفل نحو الأعلى – عندما يكون المجتمع نزيها من أساسه ولا يعاني من الفساد. قطاعات كبيرة من المجتمع الاسرائيلي ما زالت تسعى الى حياة سياسية نظيفة من الاجرام والمخالفات الجنائية. المجتمع هو الذي يتوجب عليه أن يترجم الأمل بالاستقامة وسلامة المعايير في الحياة العامة الى لغة عقابية اجتماعيا وسياسيا ضد الشخصيات العامة الفاسدة حتى وإن لم تتم إدانتها.

عوزي بنزيمان
(هآرتس) ـ 2007/1/21